- الفصل الثاني -

التعليم الجامعي المصري المفتوح.

أولاً : ـ نشأة وتطور التعليم الجامعي المفتوح فى مصر .

ثانياً : ـ واقع التعليم الجامعي المصري المفتوح .

أـ الإيجابيات.

بـ السلبيات .

obeikandi.com

الفصل الثاني

التعليم الجامعي المصري المفتوح

من خلال ما سبق تم تناول التعليم المفتوح ونشأته وطبيعه وفلسفته وخصائصه ومبررات التوسع فيه ، وفى هذا الفصل سيتم إلقاء الضوء على التجربة المصرية فى التعليم الجامعي المصري المفتوح ، وما أوضحته نتائج تناولها بالتحليل و التقويم من خلال الدراسات و البحوث السابقة ، ومن ثم تحديد إيجابيات وسلبيات الواقع الحالى ، مما يساعد على طرح رؤية للإصلاح و التطوير .

أولاً نشأة التعليم الجامعي المفتوح فى مصر :

في الربع الأخير من القرن العشرين ، تزايد وتعالى إيقاع التعليم الجامعي المفتوح ، حيث أدى نجاح نموذج الجامعة المفتوحة في بريطانيا ، إلى انتقالها للعديد من دول العالم ، وهذا أدى بدوره إلى تزايد الاهتمام بتلك الصيغة في مصر ، حيث طرحت فكرة الجامعة المفتوحة داخل أروقة المجلس القومى للتعليم والتكنولوجيا ، و أشارت توصياته بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢١م إلى أن " فكرة الجامعة المفتوحة التى طبقت في إنجلترا قد ارتكزت على مجموعة من العوامل والاعتبارات ، ساهمت في نجاحها إلى حد كبير ، الأمر الذى لا يتوافر في ظل أوضاع التعليم والعمالة في مصر ، وبخاصة من حيث تضخم أعداد الخريجين بالجامعات المصرية ، والنقص الشديد في هيئة التدريس بالجامعات الإقليمية " [1] ومن هنا نرى أن وجهة النظر السائدة في ذلك الوقت أن فكرة الجامعة المفتوحة قد نجحت في انجلترا نتيجة لعدة عوامل وأسباب لم تكن متوافرة في مصر ، وأنها لا تتناسب وظروف المجتمع المصري فى تلك الفترة .

أما فى حقبة الثمانينات فتشير دراسات وتقارير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى للتكنولوجيا إلى أنها فترة التحول في النظرة للتعليم الجامعي المفتوح ، بل ودراسة إمكانية تطبيقه في مصر ، بل أن تلك الفترة بداية من أواخر السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات مثلت الإرهاصات الأولى لانتقال فكرة التعليم الجامعي المفتوح إلى مصر ، وبداية قبولها وانتشارها .

ففي أوائل الثمانينات قام المجلس القومى للتعليم بدراسة عن التعليم العالي ، قدم في نهايتها عدة توصيات، أكدت على "ضرورة الأخذ بالنظم المستحدثة لإتاحة فرص التعليم والتدريب لمختلف فئات

---

[1] المجالس القومية المتخصصة : ***الجامعة المفتوحة ، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات*** ، (القاهرة : أمانة المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٨١) ، ٣٩.

المجتمع الراغبة في ذلك مثل أنظمة التعليم المستمر والجامعات المفتوحة. [1] ونشهد هنا بداية للتحول والقبول لصيغة الجامعة المفتوحة وإمكانية تطبيقها في مصر .

وفى عام ١٩٨٧ حدث تحول فى الخطاب السياسى تجاه فكرة التعليم الجامعي المفتوح [2] ، إذ أعلن وزير التعليم فى مارس ١٩٨٧ أنه سيتم إنشاء الجامعة المفتوحة بدءً من عام ١٩٨٨/٨٧ ، ويتم التدريس فيها من خلال الوسائل التعليمية الحديثة كالتليفزيون والكاسيت لإتاحة الفرصة للتعليم العالى أمام الجميع فى تخصصات العلوم الفنية والعلوم الأساسية ، فهى لن تكون مقصورة على العلوم النظرية . وبالفعل أصدر وزير التعليم ، ورئيس المجلس الأعلى للجامعات القرار الوزارى رقم ٢٨٥ فى ١٩٨٧/٤/٥ بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس جامعة القاهرة ، تختص بوضع تصور للجامعة المفتوحة فيما يتعلق بما يلي :

١- تحديد أهداف الجامعة المفتوحة .

٢- إدارة الجامعة المفتوحة والهيكل الإدارى .

٣- المراكز التابعة للجامعة المفتوحة والتخصصات التى تشتمل عليها .

٤- نوعيات الطلاب التى تلتحق بها .

٥- الدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها .

٦- نظام الدراسة والامتحان .

٧- المواد الدراسية المذاعة والمسجلة على كاسيت أو فيديو كاسيت وطريقة إعدادها .

٨- طرق الإشراف والتوجيه .

٩- المناهج الدراسية وإعداداها .

١٠- التمويل والموارد .

١١- الرسوم والموارد .

١٢- عدد الكليات التى يمكن بدء الدراسة فيها فى العام الجامعي ١٩٨٨/١٩٨٧والميعاد المقترح لبدء الدراسة .

وقد أصدرت اللجنة تقريراً فى الشهر التالى مباشرة مايو ١٩٨٧ عنوانه " تقرير لجنة نظام الجامعة المفتوحة والدراسات والآراء التى أثيرت حول الفكرة" ، وانقسم التقرير إلى قسمين ، **القسم الأول**: الأسس العامة لنظام الجامعة المفتوحة فى العالم ، و**القسم الثانى** : توصيات اللجنة وملاءمة تطبيق الفكرة فى مصر . وانتهى التقرير فى توصياته إلى ما يلى :

١- استبعاد إنشاء الجامعة المفتوحة كمشروع أهلى خاص .

---

(١) تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ٥٨.

(2) أحمد إسماعيل حجي ، مرجع سابق ، ٣٤٩ – ٣٥٢ .

obeikandi.com

٢- تحديد موارد الجامعة وإدارتها فيما يلي :

أ- إعانة الدولة النقدية والعينية .

ب- المنح التى تقدم عن طريق المنظمات الدولية والحكومات .

ج- مساهمات الهيئات التى يستفيد العاملون بها من الجامعة .

د- المقابل المعقول الذى يدفعه الطلاب نظير الخدمات التى تقدم إليهم .

هـ- الهبات والوصايا التى تقبلها إدارة الجامعة .

٣- توفير المقومات الأساسية اللازمة لتنفيذ الفكرة ، وأهمها :

- المقر المناسب لإدارة الجامعة .
- مقار المراكز الإقليمية وتجهيزها .
- الاتفاق مع اتحاد الإذاعة والتليفزيون وشركة القاهرة للصوتيات والمرئيات ومركز الوسائل التعليمية بوزارة التعليم .
- تكوين فرق عمل لكل برنامج لإعداد المناهج وتنفيذ الوسائل التعليمية .
- توفير أعضاء الاجهزة الفنية والإدارية .
- كفاية نظام فعال للمراسلة .

٤- التدرج فى تنفيذ أنواع برامج الجامعة المفتوحة ، مع استبعاد منح الدرجات العلمية بعد الدرجة الجامعية الاولى .

٥- استبعاد قبول غير الحاصلين على الشهادة الثانوية بأنواعها للقبول بالبرامج التى تؤدى إلى الحصول على الدرجة الجامعية الاولى .

كما صدر قرار "المجلس الأعلى للجامعات" في جلسته رقم (٢٩٩) بتاريخ ١٩٨٧/٤/٩ بقبول المجلس الأعلى للجامعات للتعليم المفتوح من حيث المبدأ ، وضرورة إنشاء الجامعة المفتوح باعتبارها أحد أنماط التعليم المستمر التي تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالى
- توفير فرص التعليم الجامعي لمن حرم منها لظروف اجتماعية أو وظيفية أو جغرافية.

وفي نفس العام تم عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم، وكان من بين توصياته في مجال التعليم الجامعي " دراسة فكرة الجامعة المفتوحة من حيث التكلفة والعائد ، ونماذج تطبيقها في الخارج ، والعمل على تطبيق الفكرة في مصر تدريجياً نظراً لما ثبت من فائدتها في الدول الأخرى في التعليم المستمر والتعليم الفنى والمهنى". " وبناء على ذلك قام المجلس الأعلى للجامعات بإجراء دراسة

عنوانها: "لماذا أصبحت هناك ضرورة لإنشاء جامعة مفتوحة في مصر؟" تعرض فيها لضرورة ولوج هذا الباب، من أجل التوسع في التعليم العالي دون تكلفة عالية ، ولتخفيف الضغوط عن الجامعات الحالية، وتحقيق الفرصة المتكافئة في التعليم بإيجاد فرص جديدة لمن فاتتهم الفرصة ، والإسهام في إعداد المعلم للمرحلة الابتدائية وللتعليم العام على وجه العموم وذلك باختيار البرامج المناسبة لاحتياجات المجتمع وخطط التنمية فيه، والاهتمام ببرامج التعليم المستمر على تنوعها ". [١] بل تم إيفاد بعض المتخصصين لزيارة الجامعة المفتوحة البريطانية للإطلاع على أساليب الدراسة بها ، وأهدافها وبرامجها ...إلخ .

و صدر تقرير "المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا" في عام ١٩٨٨ والذى أشار إلى أن " هناك حاجة شديدة لصيغ جديدة في التعليم " ، بل يخلص التقرير إلى أن الأخذ بصيغة التعليم التعليم المفتوح أصبح **ضرورة اجتماعية و حتمية تعليمية ، وفريضة مستقبلية** " ويرجع التقرير ذلك لعدة عوامل هي : " تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم ، ودواعي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما تفرضه من تحديات ، و قصور أنظمة التعليم التقليدي ، والحاجة لتحقيق ديمقراطية التعليم". [٢]

ورغم ما سبق كان هناك بعض التقارير و الدراسات في تلك الفترة التي عارضت هذا الأسلوب المقترح لتطبيق التعليم المفتوح في الجامعات المصرية وحذرت من التسرع فى تطبيقه قبل الإعداد الكافى ، وتوفير متطلبات تطبيقه فى مصر ، فعلى سبيل المثال أشارت لجنة تطوير الأداء الجامعي إلى إنه "لا يوجد في مصر في تلك الفترة مجموعة من أعضاء هيئة التدريس مدربة تدريباً كافياً على أعمال الجامعة المفتوحة ، وإن تنفيذ برامج للجامعة المفتوحة في أقسام من كليات الجامعة المختلفة كما سبق ذكره لن تتيح الفرصة للتدريب الكافى ولنمو كيان مستقل للجامعة المفتوحة تتراكم فيه الخبرات ونتائج التجارب " [٣]. "وأوصت اللجنة بإنشاء "جامعة مفتوحة مستقلة" في مصر لإعطاء الفرصة للراغبين في استكمال تعليمهم وهم يعملون ، وللقيام بمسئولية التعليم المستمر اللازم لقطاعات كبيرة في مجال الإنتاج والخدمات ، والإعداد الجيد لهذا المشروع قبل بدئه لأن التعلم عن بعد يختلف جذرياً عن أساليب التعليم التقليدية ". [٤]

يتضح مما سبق أن جهوداً جادة قد بذلت في سبيل تأسيس جامعة مفتوحة في مصر على أسس رصينة ومتينة ، ولكن في نهاية الثمانينات لهذا القرن شهد المجتمع المصري قرارات في المجال التربوي ، أشبه بالصدمات الكهربائية منها : إلغاء الصف السادس الابتدائي ، وإنشاء كليات التربية

---

(1) إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفي عبد السميع ، مرجع سابق ، ١٩٥ – ١٩٨

(2) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، ***أعمال المجلس في دورته الخامسة عشر*** ، (القاهرة : أمانة المجالس القومية المتخصصة ، سبتمبر ١٩٨٧ – يونيو ١٩٨٨) ، ١٨٧-١٨٩.

(3) المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعي ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ ، ٨٣.

(4) المرجع السابق ، ١٢ .

النوعية، وإلغاء معاهد المعلمين ، ... الخ. كما دعا وزير التعليم في نهاية عام ١٩٨٩م إلى إنشاء مراكز للتعليم المفتوح بالجامعات المصرية .

وعلى أى حال وافق "المجلس الأعلى للجامعات" فى اجتماعه فى ١٩٨٩/١٢/٧ على الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إقامة هذا النوع من التعليم ، على أن تنشأ البرامج في التخصصات التي يحتاجها المجتمع . وفي عام ١٩٩٠ قرر المجلس اتخاذ القرارات التالية :

١- يجوز إنشاء وحدات ذات طابع خاص ، بناءاً على اقتراح الجامعات المعنية كمراكز للتعليم المفتوح لتنفيذ برامج هذا التعليم .

٢- تمارس مراكز التعليم المفتوح نشاطها من خلال برامج دراسية فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع والتى تشمل النوعيات التالية :

أ- برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية .

ب- برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع .

ج- التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم .

وجاء صدور القرار الوزارى بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٥ على إنشاء شعبة المال والأعمال (نظام التعليم المفتوح) بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، وقامت كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – بإنشاء مركز للتعليم المفتوح اعتبارا من العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١م ، للحصول على بكالوريوس التجارة (شعبة المال والأعمال). وفي منتصف العام الجامعي ١٩٩٠/١٩٩١م أنشأت جامعة القاهرة برنامجين للتعليم المفتوح ، الأول في كلية التجارة للحصول على بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارية ، والثانى في كلية الزراعة للحصول على بكالوريوس استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ، ففى ٨ يناير ١٩٩١ صدر قرار وزير التعليم رقم ١٨ ورقم ١٩ بإضافة خطة الدراسة لشعبة المعاملات المالية والتجارية وفقاً لنظام التعليم المفتوح باللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة القاهرة ، وخطة الدراسة لشعبة استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية وفقاً لنظام التعليم المفتوح باللائحة الداخلية لكلية الزراعة جامعة القاهرة أى أن هذا القرار تضمن اعتماد لوائح التعليم المفتوح بكليتى التجارة والزراعة بجامعة القاهرة [1]. وفى أغسطس ١٩٩٢ تم عرض اقتراح لجنة قطاع الدراسات القانونية بتطبيق نظام التعليم المفتوح بكليات الحقوق بالجامعات ووافق المجلس على هذا

---

[1] انظر :

- ج. م. ع . ، وزارة التعليم العالى ، ***قرار وزارى رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٨ بشأن إنشاء شعبة المال والأعمال بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية*** ، القاهرة ، ١٩٩٠.
- ج. م. ع . ، وزارة التعليم العالى ، ***قرار وزارى رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٣ بشأن إنشاء شعبة اقتصاديات وإدارة المشروعات بكلية التجارة*** ، جامعة أسيوط ، القاهرة ، ١٩٩١.
- ج. م. ع . ، وزارة التعليم العالى ، ***قرار وزارى رقم ١٨ بتاريخ ١٩٩١/١/٨*** ، **بشأن اعتماد قرار اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح بالنسبة لبرنامج المعاملات المالية والتجارية بكلية التجارة بجامعة القاهرة بنظام التعليم المفتوح** ، القاهرة ، ١٩٩١ .

الاقتراح . أما برنامج اقتصاديات وإدارة المشروعات بكلية التجارة جامعة أسيوط فقد تمت الموافقة عليه فى ١٩٩١/٢/٢٣. [١] وقرر المجلس الأعلى للجامعات بجلسته رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧ الموافقة على تطبيق نظام التعليم المفتوح بجامعة عين شمس [٢]. ومن ثم تلتها جامعات أخرى .

وقد بلغ عدد طلاب التعليم الجامعي المفتوح فى مصر عام (٢٠٠٣) حوالى ٥٢ ألف طالب يدرسون فى ١٥ برنامج فى ١٣ كلية بجامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط وعين شمس وذلك على النحو التالى [٣] :

أ- ستة برامج فى كليات التجارة والزراعة والآداب والحقوق والإعلام بجامعة القاهرة.

ب- تسعة برامج فى كليات الحقوق والزراعة والتجارة والآداب بجامعة عين شمس.

ج- برنامج واحد بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية .

د- برنامجين بالحقوق والتجارة بجامعة أسيوط .

وقد تم افتتاح العديد من برامج التعليم المفتوح و التوسع فى برامجه على مستوى الجامعات المصرية ، وتواكب ذلك مع افتتاح العديد من الشعب الخاصة بالمصروفات فى العديد من الكليات نتيجة الضغوط الواقعة على وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات التى سببتها نتائج الثانوية العامة فى هذا ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وحصول أعداد كبيرة من الطلاب على مجاميع أكبر من ٩٠% ، وعدم وجود أماكن كافية بالكليات لاستيعاب تلك الاعداد بكليات القمة المختلفة بالجامعات المصرية .

وفى الجدول رقم (١) نرى عرض لتواريخ إنشاء شعب التعليم المفتوح بالجامعات المختلفة ، والبرامج التى تم افتتاحها .

---

[١] نجوى جمال الدين : " التعليم من بعد – التجربة المصرية " ، ***مجلة التربية والتعليم*** ، ١٥ ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ١٥(١٩٩٩) : ٥٩ .

[٢] جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ، محضر جلسة رقم ٢٦٠ ، بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

[3] المجلس الأعلى للجامعات : ***تقرير حول أوضاع التعليم الجامعي المفتوح بالجامعات المصرية*** ، ٢٠٠٣ .

obeikandl.com

جدول (١)
برامج التعليم المفتوح فى الجامعات المصرية وفق تاريخ الانشاء [١]

اسم الجامعة والكلية	اسم البرنامج	تاريخ الانشاء أو سنة بداية التطبيق
ثانياً : جامعة الاسكندرية:		
١. كلية التجارة	برنامج المال والأعمال	١٩٩٠./٨/٢٨
٢. كلية التربية	شعب التربية (١٠ تخصصات)	٢٠٠٦ / ٧/١٦
٣. كلية الفنون الجميلة	(٥) شعب	٢٠٠٨/٢٠٠٧
أولاً : جامعة القاهرة		
١.كلية الزراعة	برنامج استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية	١٩٩١/١/٨
٢. كلية التجارة	برنامج المعاملات المالية والتجارية	١٩٩١/١/٨
٣. كلية الآداب	برنامج ليسانس الترجمة	١٩٩٨
٤. كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	١٩٩٨/١/٧
٥. كلية الإعلام	برنامج بكالوريوس الاعلام	١٩٩٨/١١/١٨
٦- كلية دار العلوم	برنامج الدراسات الإسلامية	٢٠٠٨/٢٠٠٧
ثالثاً : جامعة أسيوط:		
١. كلية التجارة	برنامج اقتصاديات وإدارة المشروعات	١٩٩١/٢/٢٣
٢. كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	١٩٩٨/١/٢٥
رابعاً : جامعة عين شمس		
١- كلية الزراعة	برنامج تكنولوجيا وإدارة المشروعات الزراعية و برنامج التنمية الريفية	١٩٩٨/١١/١٢
٢- كلية التجارة	برنامج إدارة الأعمال - برنامج المحاسبة - البرمج المتخصصة (٤ مجالات)	١٩٩٨/١١/١٨
٣- كلية الآداب	برنامج الدراسات الأثرية برنامج التنمية والتخطيط الاجتماعى برنامج الدراسات السياحية	١٩٩٨/١١/١٨
٤- كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	١٩٩٨/٩/١
خامساً :جامعة الزقازيق		
١- كلية الطب البيطرى	بكالوريوس التقنية البيطرية وإدارة المزارع	٢٠٠٦/١٢/٢٨ [٢]
٢- كلية التجارة	(٥ شعب تجارية : محاسبة ، ونقد وبورصة وتجارة دولية وتصدير وتحليل إحصائى)	٢٠٠٧/٨/٢٧
سادساً : جامعة حلوان :		
١. كلية التجارة	(٤) شعب تجارة وإدارة أعمال	٢٠٠٨/٢٠٠٧
سابعاً : جامعة طنطا		
١. كلية التجارة	شعبة تجارة وأدارة الأعمال	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢. كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	٢٠٠٨/٢٠٠٧
ثامناً : جامعة المنصورة		
كلية التجارة	شعبة تجارة وإدارة الاعمال	٢٠٠٨/٢٠٠٧
كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	
تاسعاً : جامعة بنى سويف		
١- كلية التجارة	برنامج المعاملات المالية و التجارية	٢٠٠٦/١٢/٢٨
٢- كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية العملية	١٩٩٨/١/١٧
عاشراً : جامعة بنها		
١- كلية التجارة	برنامج المحاسبة – برنامج مهارات التسويق و البيع	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢- كلية الحقوق	برنامج الدراسات القانونية	
حادى عشر : جامعة حلوان		
كلية التجارة وإدارة الأعمال	(٤) برامج (تسويق ، محاسبة ومراجعة ، تجارة خارجية ، إحصاء)	٢٠٠٨/٢٠٠٧
ثانى عشر : جامعة الفيوم		
١. كلية دار العلوم	برنامج ليسانس اللغة العربية والدراسات الإسلامية	٢٠٠٧/٣/٨
٢. كلية الخدمة الاجتماعية	برنامج الرعاية الاجتماعية	٢٠٠٦/١/٨
ثالث عشر : جامعة المنوفية		
١. كلية الحقوق	برنامج التعليم القانونى	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢. كلية التجارة	برنامج المحاسبة المالية	
٣. كلية الآداب	برنامج المعلومات الجغرافية	

---

[1] هذا الجدول من إعداد الباحث وتم استخلاصه من العديد من المصادر منها سهير محمد حوالة ، مرجع سابق ، ص ١٩٨، جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١ ، ٢٠٠٧/٩/١٤ ، ٢٠٠٧/ ٩/٢١ ، و النشرات و الأدلة الصادرة عن برامج التعليم المفتوح بالجامعات المختلفة ومواقع مراكز التعليم المفتوح فى الجامعات المصرية على النت .

[2] انظر : القرار الوزارى رقم ٣٢٧٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ ببدء الدراسة فى بكالوريوس التقنية البيطرية وإدارة المزارع ، بكلية الطب البيطرى ، جامعة الزقازيق (مع ملاحظة أنه تم تأجيل تنفيذه لحين إعادة دراسته) .

ويتبين من خلال الجدول السابق الآتى :

أ- أن نقطة البداية فى تطبيق برامج التعليم الجامعي المفتوح فى مصر هى أوائل التسعينات وبالتحديد فى جامعة الإسكندرية التى كان لها السبق قبل جامعة القاهرة بعدة أشهر ، وتلتها فى ذلك العديد من الجامعات ، واقتصر تطبيق برامج التعليم الجامعي المفتوح على عدة جامعات وليس كل الجامعات المصرية ، وكان التركيز على مجالات الدراسات الإنسانية ممثلة فى (التجارة ، الحقوق ، الآداب ، الإعلام) ، بينما اقتصرت المجالات العملية على (كلية الزراعة بجامعة القاهرة وعين شمس) ثم أعقب ذلك حدوث نقلة فى برامج التعليم الجامعي المفتوح فى عامى ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧، وبداية تطبيقه فى كليات وتخصصات جديدة فى كليتى الفنون الجميلة وكلية التربية بجامعة الإسكندرية ، وفى كلية الطب البيطرى فى جامعة الزقازيق ، وكذلك كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وأخيراً كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم .

ب- فى العقد الأول من القرن الواحد و العشرين بدأ الانتشار بصورة واسعة لبرامج التعليم المفتوح فى معظم الجامعات المصرية ، بل و بدأت إضافة تخصصات وبرامج جديدة بصورة سريعة تشمل تخصصات عملية مثل التربية دار العلوم ، الطب البيطرى ، الفنون الجميلة ، إضافة للعديد من البرامج المطروحة من معظم الكليات الجامعية المصرية على المجلس الأعلى للجامعات فى سبيلها للحصول على الموافقات اللازمة ويبدو كل ذلك كنتاج لتبنى الوزارة ، و المجلس الأعلى للجامعات لما يسمى بالبرامج المتميزة بالتعليم الجامعي والتوسع فيها والتى تشمل (التعليم باللغات ، والتعليم المفتوح ، و جامعة التعليم من بعد ، .... إلخ) كبديل للتغلب على مشكلات التعليم الجامعي وزيادة الطلب عليه مع عجز الدولة على بناء جامعات جديدة أو توفير موارد مالية للتوسع فى التعليم الجامعي بصورة كافية . إلا أن هذه البرامج الجديدة رغم حصولها على القرارات الوزارية المطلوبة والموافقات من لجان المجلس الأعلى للجامعات لم يتم تنفيذ ها أو تطبيقها حتى الآن ؛ نظراً لوجود عقبات فى التنفيذ مما قد يشير إلى عدم التخطيط الجيد المسبق لتلك البرامج ، وعدم مناسبتها للتطبيق فى المجتمع المصري أو التسرع فى وضع البرامج ، فعلى سبيل المثال حصلت كلية الطب البيطرى بالزقازيق على الموافقة ببدء تنفيذ نظام التعليم المفتوح كأول كلية طب بيطرى تطبق ذلك النظام وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ٣٢٧٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ ، " وبالفعل قبلت الكلية أوراق أعداد تتجاوز الألف طالب بالبرنامج وبالفعل سددوا المصروفات الدراسية المقررة ، إلا أنه نتيجة الهجوم الشديد الذى لاقاه برنامج التعليم المفتوح بكلية الطب البيطرى ، واعتراض نقابة الأطباء

البيطريين عليه من حيث أنها ستؤدى لتفشى البطالة بين الأطباء البيطريين المتخرجين من كلية الطب البيطرى ، وأن ذلك البرنامج بمثابة بوابة خلفية للفاشلين و الحاصلين على مجاميع منخفضة فى الثانوية العامة ، وأنه سيهبط بمستوى المهنة ، ونتيجة لتلك الضغوط أحال الوزير البرنامج بأكمله للدراسة على يد لجنة شكلت لهذا الغرض و تجمد البرنامج . وكان الأولى أن يكون ذلك قبل البدء فى تطبيقه واستطلاع رأى النقابة المهنية المختصة ، ودراسة سوق العمل بدلاً من التسرع فى الموافقة على التطبيق قبل إجراء الدراسات بصورة كافية [1] . ونفس الوضع بالنسبة لبرنامج التعليم المفتوح للفنون الجميلة بجامعة الإسكندرية ، والتى صدرت الموافقة بتطبيقه وتم بالفعل قبول أوراق المتقدمين إلا أنه لم تصدر لائحته التنفيذية .

وعموماً يمكن القول لعدد من الملاحظات حول التعليم الجامعي المفتوح فى مصر وكيفية نشأته ومنها :

١- إن بداية الاهتمام بالتعليم الجامعي المفتوح فى مصر ترجع إلى أواخر السبعينيات ، وكان الدافع لذلك نجاح الجامعة المفتوحة في بريطانيا وانتشاره في باقى دول العالم .

٢- في البداية وتحديداً لاقت الدعوة لتطبيق التعليم الجامعي المفتوح فى مصر معارضة تحت دعوى المشكلات التي يلاقيها التعليم الجامعي التقليدى وأن الأولى بنا حل مشكلات التعليم الجامعي ، وليس استقدام صيغ أخرى وزيادة الأعباء على جسد التعليم المصري المنهك أصلاً . وأن تلك الصيغة - وإن كانت نجحت في دول أخرى- لا تتفق مع ظروف المجتمع المصري وواقعه التعليمي مما يجعلنا لا نقبل بها . وهذا يدفعنا للقول بأن هناك خلل وقصور فى فى تلك النظرة للتعليم الجامعي المفتوح : فالتعليم الجامعي المفتوح فى حد ذاته ليس مجرد بديل للتعليم الجامعي التقليدى ، بل هو مكمل له ، وكما خلصنا من تحليلنا لنشأة التعليم المفتوح وتطوره ، فالهدف الأساسى منه : هو إتاحة المزيد من المقاعد للدراسة في الجامعة لمن فاتهم قطار التعليم الجامعي ، وتخفيف الضغوط عن الجامعات التقليدية ، وبالتالى فيمكن أن يكون التعليم الجامعي المفتوح عاملاً مساعداً في حل مشكلة أزمة الأماكن بالتعليم الجامعي التقليدى .

٣- إن نقطة التحول كانت تبنى وزير التعليم فى ذلك الوقت – الدكتور فتحى سرور – للدعوة لإنشاء وتطبيق برامج التعليم الجامعي المفتوح فى الجامعات المصرية . وبالفعل " أُتخِذَت الاجراءات التنفيذية في هذا الصدد ؛ فشكلت لجنة تضم متخصصين وخبراء في شئون التعليم الجامعي والعالى ، وممثلين من وزارة التربية والتعليم ، واتحاد الإذاعة والتليفزيون ؛ لوضع تصور حول الجامعة المفتوحة وأسلوب إدارتها ونظم الدراسة بها والمراكز والمعاهد التي تتبعها والدرجات العملية التي تمنحها . و قدمت اللجنة تقريرها في مايو ١٩٨٧، وكذلك تم تشكيل لجنة ثانية في عام

---

[1] استقى الباحث تلك المعلومات من خلال إجراء مقابلة مع السيد أ.د. وكيل كلية الطب البيطرى بالزقازيق لشئون التعليم والطلاب فى ٢٠٠٧/٩/٢٦ و الإطلاع على القرارات الوزارية بتشكيل لجنة لبحث الموضوع .

١٩٨٨ لاستعراض كل الأفكار المطروحة والإمكانات المتاحة وانتهت باختيار ستة برامج تعتبر مجالاتها حاجة ملحة للتعليم العالى وسوق العمل تنفذها جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس جنباً لجنب مع نظامها التعليمى التقليدى". [١]

٤- وجاءت دراسات المجلس الأعلى للجامعات متفقة مع توجه وزير التعليم / فتحى سرور في ذلك الوقت وتشجيعه لتطبيق تلك الصيغة في مصر إيماناً منه بأنها الحل السحري لعلاج مشكلة نقص الأماكن بالجامعات وقصور الإمكانيات المادية والبشرية والازمة الاقتصادية التي كانت تعانى منها مصر في تلك الفترة ، مع صدور مجموعة من القرارات المفاجئة في ميدان التعليم (منها إلغاء السنة السادسة ، وإلغاء معاهد المعلمين ، وإنشاء كليات التربية النوعية .. إلخ) وجاء قرار المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧بالموافقة على إنشاء شعب للتعليم المفتوح في الجامعات المصرية التي ترغب في إدخال هذا النوع من التعليم فيها . [٢]

٥- على العموم نلاحظ السمة الغالبة على برامج التعليم المفتوح بمصر هى التسرع فى تطبيق برامج التعليم الجامعي المفتوح فى مصر وقصر الفترة الزمنية للتخطيط لتلك البرامج ، وتطبيقها من خلال الجامعات المصرية ؟! وهذا ما انعكس بدوره على التعليم الجامعي المفتوح وطبيعته وبرامجه ومخرجاته وهذا ما دفع بالعديدين من الباحثين و التربويين مثل مصطفي عبد السميع ومحمد إبراهيم للدهشة والتساؤل حول أسباب ذلك ؛ فالجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة استغرق الإعداد لها حوالى(٨) سنوات(٦٣-١٩٧١) وجامعة لكل شخص في إسرائيل استغرق الإعداد لها حوالى (٧) سنوات (٦٩-١٩٧٦) أما للإعداد للتعليم المفتوح المصري فنلاحظ قصر تلك الفترة (٨٩-١٩٩٠) ؟!. [٣] ، وهذا يثير بدوره عدة تساؤلات : هل تم التخطيط لإنشاء تلك البرامج وتطبيقها جيداً ؟؟ وهل تم دراسة متطلبات تطبيقها وتوفيرها بشكل جيد ؟؟ ، و هل تم دراسة جدوى تلك البرامج ؟؟ ...إلى آخره من أمثلة هذه التساؤلات .

ويؤكد "أحمد إسماعيل حجى" (٢٠٠٣) نفس الملاحظة السابقة فيشير إلى إنه على سبيل المثال وافق مجلس جامعة القاهرة بجلسته في ١٩٩٠/١١/٢٨ على إنشاء مركز للتعليم المفتوح بالجامعة ، ووافق المجلس الأعلى للجامعات بجلسته بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠ على إنشاء هذا المركز ، تلاه قرارات وزارية أرقام ١٨ ، ١٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٨ باعتماد لوائح التعليم المفتوح بكليتى التجارة والزراعة بجامعة القاهرة ثم بدأ التنفيذ مباشرة ، أي أن الأمر استغرق شهوراً معدودة بين الموافقة والتنفيذ .

---

[1] المجلس الأعلى للجامعات ، ***تقرير اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعي*** ، مرجع سابق ، ٨١.

[2] محمد محروس إسماعيل : ***اقتصاديات التعليم – مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة*** مرجع سابق ، ٢٢٦.

[3] مصطفي عبد السميع وإبراهيم محمد إبراهيم : مرجع سابق ، ١٨.

٦- إن الأخذ بنمط التعليم الجامعي المفتوح فى مصر لم يكن من خلال إنشاء جامعة مفتوحة مستقلة (على غرار الجامعة البريطانية المفتوحة) ، ولكن تم تبنيه وتطبيقه فى إطار الجامعات القائمة التى تقدم التعليم المفتوح جنباً إلى جنب مع التعليم الجامعى بصورته التقليدية ، وهذا الأمر سيترتب عليه انعكاسات سلبية فقد صار يعانى من نفس المشكلات التى يعانى منها التعليم الجامعي التقليدى ، ومنها : قصور الإمكانيات ، وارتفاع كثافة الطلاب ، والاعتماد على المحاضرات كطريقة أساسية فى التدريس.

٧- " كما أنه لم تحكمه فلسفة شاملة ، وإنما تركت كل كلية لتحدد الأهداف التي تناسبها فأصبح مشروعاً خاصاً بكل كلية ، وليس استحداثاً قوميا كما في بعض البلدان المتقدمة " [١] . فتطبيق التعليم الجامعي المفتوح في مصر ، لم يأت باعتباره صيغة متكاملة لها فلسفتها، وطبيعتها وأهدافها ، بما يراعى السياق والواقع الاجتماعي وكما رأينا في تجربة الجامعة البريطانية المفتوحة ، بل جاءت كاستجابة للمشكلات التي تعانى منها جامعاتنا من متخذ القرار في الوزارة ، وما يحمله ذلك من مضامين سياسية في نفس الوقت . و يرى "حامد عمار"(٢٠٠٦) " أن ما شهدته الجامعات العربية من تغييرات في العقود الماضية ما هى إلا تغييرات فوقية ، ومن قبيل الإضافة أو التجميل ، لم يقترن فيها الانشغال بتفاصيل كيف نعلم مع ماذا نعلم إلا بقدر محدود ، وكلما تردد الحديث عن البحث عن طرق غير تقليدية ، ينتهى بنا إلى الأمر طرق تقليدية في جوهرها أو في صور تجميلية في شكلها ". [٢]

والرؤية السابقة تنطبق إلى حد كبير على أسلوب تطبيق التعليم المفتوح في مصر ، وما صحبه من قرارات ، وهذه أيضاً إلى حد كبير تعتبر سمة لآليات التغيير في ممارساتنا التربوية . وهذه المشكلة يشير إليها "إبراهيم عصمت مطاوع" (٢٠٠٣) ؛ " فالمستقرئ للتغيرات التربوية التي حدثت في نظام التعليم المصري طوال تاريخه الحديث ، سوف يسترعى انتباهه أن هذه التغييرات كانت تتم من أجل التغيير ذاته ، لا من أجل إصلاح التعليم . والدليل على ذلك أن كل محاولة من محاولات التغيير كانت تتم في إطار النظام التعليمى الذي كان قائماً آنذاك ، ولم تحدث التغييرات المطلوبة لضمان استمراريتها وتثبيت جذورها في التربية المصرية ، ولهذا تلاشت وصارت تاريخاً في نظام التعليم المصري ، كما أنها لم تأت استجابة لمتطلبات التطور الذي تنشده مصر ، مما جعل هذه التغييرات في وادٍ و النظام التعليمى في وادٍ آخر والمجتمع المصري في وادٍ ثالث ". [٣]

و النتيجة السابقة انطبقت على حالة التعليم الجامعي المصري المفتوح ، حيث أن تطبيقه جاء نتيجة عدة عوامل من أهمها نجاح تلك الصيغة في العديد من الدول المتقدمة وخصوصاً إنجلترا ،

---

[1] خلف محمد البحيرى ، مرجع سابق ، ٦ .

[2] حامد عمار : ***الإصلاح المجتمعى – إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية*** ، مرجع سابق ، ١٨٠.

[3] إبراهيم عصمت مطاوع : ***الإدارة التربوية فى الوطن العربى – أوراق عربية عالمية*** ، الطبعة الأولى ،(عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣) ، ٣١٠ .

ونظرة الوزارة للتعليم المفتوح على إنه حل مناسب لبعض مشكلات التعليم الجامعي المفتوح في مصر والنظر إليه على إنه أحد البدائل المناسبة لحل مشكلة عدم توافر موارد لتمويل التعليم الجامعي ، ويسهم في حلها ، وبالتالى فهناك قصور فى التعامل مع التعليم المفتوح باعتباره صيغة متكاملة لها فلسفتها وطبيعتها ، ونشأت في ظل واقع اجتماعي معين وهدفت لتحقيق أهداف معينة ؛ " فالتعليم المفتوح يجب أن يراعى التغيرات المجتمعية ، وطبيعة المجتمع ، والتوجهات الثقافية العامة فى المجتمع من ناحية ، والعلاقة البينية بين التعليم الشخصى والمهنى والسياسى للطالب من ناحية أخرى ؛ وبالتالى فيجب التخطيط لها بعناية قبل الشروع في تطبيقها وتنفيذها ". [١]

ثانياً : واقع التعليم الجامعي المصري المفتوح

١- أهداف برامج التعليم الجامعي المفتوح فى مصر :

من خلال تحليل لوائح برامج التعليم الجامعي المفتوح فى مصر فى جامعات الإسكندرية وعين شمس والقاهرة وأسيوط وهى أول جامعات مصرية طبقت نظام التعليم المفتوح ، نجد أن أهداف هذه البرامج جميعاً متشابهة إلى حدٍ كبير ، ويمكن دمجها فى مجموعة من الأهداف هى :

١- " توفير فرصة إعادة التأهيل بمعنى تهيئة الفرص لأصحاب التخصصات المختلفة للحصول على درجة علمية ودراسة واستيعاب تخصصات أخرى .

٢- إتاحة فرصة التعليم المستمر للطلاب والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستواهم العلمى والثقافي ، و الجمع بين التعليم و العمل .

٣- توفير فرصة تعليم متميزة للطلاب الذين لا يستوعبهم نظام التعليم حالياً ، ومن ثم تخفيف الضغط على الجامعات المصرية .

٤- إتاحة الفرصة لقبول الدارسين غير المصريين للالتحاق به مع بقائهم فى أوطانهم وما يترتب على ذلك لمصر من مردود إيجابى من الناحيتين الاقتصادية والقومية ". [٢]

ويضيف "شبل بدران" و"جمال دهشان" (٢٠٠١) الأهداف التالية :

١- " المساهمة فى حل بعض مشكلات تمويل التعليم والإنفاق عليه وذلك من خلال :

---

[1] Henning Salling Olsen : ***A Description and Reflection on the Adult Education Open University*** . http://www.vapaa.ruc.dk/eng/art.htm , (accessed October , 24 ,2002) , 1-9.

[2] انظر :

- كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ***لائحة كلية التجارة*** ، التعليم الجامعي المفتوح ، ٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، ١٠٠.
- كلية الآداب جامعة عين شمس ، ***دليل الطالب للتعليم المفتوح*** ، ٢٠٠٥، ١١ .
- كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ***دليل الدارس لبرنامج المعاملات المالية والتجارية*** ، ١٩٩٧ .
- أحمد إسماعيل حجى ، التعليم لجامعى المفتوح عن بعد ، مرجع سابق ، ٣٣٦ –٣٦٨.

أ- قيام الطلاب بدفع جزء كبير من مصروفات تعليمهم مما يخفف العبء الملقى على ميزانية الدولة ويسهل فى المستقبل فكرة تحميل الطلبة بالجامعات التقليدية بجزء من مصروفات تعليمهم .

ب- تمكين المسئولين من إعادة توزيع الاستثمار على مراحل التعليم المختلفة ، وذلك بتقليل نسبة ما يخصص للتعليم العالى ، وزيادة نسبة ما يوجه للتعليم الأساسى ، والثانوى الفنى والتكنولوجى ، مما يصحح عيباً كبيراً فى توزيع الاستثمار على مراحل التعليم المختلفة ". [1]

٢- شروط القبول :

مع بداية الأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح، تضمنت شروط القبول ضرورة الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بغض النظر عن تاريخ الحصول على تلك المؤهلات ، أو مجموعات الدرجات . مع إجازة قبول الطلاب غير المصريين بنفس الشروط . و بالفعل تم قبول أفواج من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة فى برامج الجامعات الثلاث (الاسكندرية – القاهرة – أسيوط) من الحاصلين على الثانوية العامة وما فى مستواها دون التقيد بتاريخ الحصول على الشهادة فى عامى ٩٠/٩١،٩١/٩٢ ، ولكن بعد مرور أكثر من عام ونصف على بدء الدراسة بتلك البرامج ، صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات وبالتحديد فى ١٩٩٢/٨/١٥ بالموافقة على تقييد القبول بنظام التعليم الجامعي المفتوح ، و**التأكيد على ضرورة أن يكون قد مضى على حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها خمس سنوات** ، مع جواز أن يقبل وفق هذا النظام الحاصلين على مؤهلات عليا . ولقد اتخذ هذا القرار تحت دعوى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب ، وحتى لا يصبح التعليم المفتوح باباً خلفياً لقبول أصحاب المجاميع المنخفضة من خريجى الثانوية العامة وخريجى الدبلومات الفنية بالجامعات ، وتم إلغاء كل ما يخالف ذلك من قرارات . [2]

٣-الرسوم والمصروفات الدراسية :

بالنسبة لرسوم الخدمات والوسائل التعليمية ، فقد أشار قرار المجلس الأعلى للجامعات أن المبالغ التى يلزم الطالب بأداءها وفق لهذا النظام تقتصر على ما يقابل تكلفة الخدمات التعليمية ، ويكون التصرف فى هذه الأموال على مستوى الجامعة ، و يوجه الجزء الأكبر منها لدعم الكليات التى تقدم هذه النوعية من التعليم ، ويوجه الجزء المتبقى لمواجهة مكافآت القائمين بالتدريس بها . و دعم الكليات الأخرى بالجامعة والتى لا تطبق هذا النظام .

---

[1] شبل بدران وجمال الدهشان ، ***التجديد فى التعليم الجامعي*** ، (القاهرة : دار قباء للطباعة و النشر ، ٢٠٠١) ، ١٤٨-١٤٩.

[2] نجوى جمال الدين ، مرجع سابق ، ٦١-٦٢.

- فى جامعة القاهرة مثلاً : يسدد الدارس المصري قبل بدء الدراسة عن كل مقرر يتم التسجيل فيه مائة جنيه وتشمل هذه الرسوم تكلفة الكتب والأشرطة ، ويدفع عن التدريب العملى مائتى جنيه مصرى .

أما الدارسون الوافدون فتختلف المصروفات باختلاف البرامج :

- o فى برنامج المعاملات المالية والتجارية يسدد كل منهم رسم قيد قدره ألف جنيه استرلينى مرة واحدة عند الالتحاق بالبرنامج بالاضافة إلى مائة جنيه استرلينى عن كل مقرر يتم التسجيل فيه.
- o فى برنامج استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية يسدد الدارس رسم قيد قدره ألف وخمسمائة جنيه استرلينى مرة واحدة عن الالتحاق ، إضافة إلى ١٢٥ جنيه استرلينياً عن كل مقرر يتم التسجيل فيه .

" وقد صدر قرار المجلس الأعلى للجامعات فى ١٩٩٢/٨/١٥ بحصول الطلاب على منحة تخفيض بنسبة ٤٠% من الرسوم الدراسية فى الحالات الآتية :

أ- الموظفين فى الحكومة أو القطاع العام .

ب- أبناء المحافظات الأخرى .

ج- الطلاب غير القادرين (الحالات الاجتماعية المختلفة) " .[١]

٤- نظام الدراسة والأساليب والوسائل التعليمية :

"يعتمد أسلوب الدراسة على استخدام التعلم عن بعد ؛ بمعنى توفير الخدمة التعليمية للراغب فيها فى أماكن تواجده وفى الوقت الذى يرغبه "[٢] ، واستخدام المواد المطبوعة وأشرطة التسجيل المرئية والسمعية فى برامج التعليم المفتوح فى مصر ، "و لجأت جامعة القاهرة لاستخدام شبكة الفيديو كونفرانس ؛ لنقل اللقاءات الدراسية للدارسين فى المراكز الإقليمية بطنطا والزقازيق وبورسعيد ، وبث المحاضرات بالقمر الصناعى نايل سات بدءً من العام الدراسى٢٠٠٥/٢٠٠٦ "[٣] ، أما فى جامعتى الإسكندرية وأسيوط فقد أدى انخفاض أعداد الطلاب الملتحقين بها إلى صعوبات فى إنتاج الوسائط التعليمية المرتفعة التكاليف مثل أشرطة الفيديو وإن كانت هناك محاولات لإنتاجها ونشرها.

وعلى مستوى الجامعات المصرية يمكن القول عموماً أن " الوسائط التعليمية المستخدمة تشتمل على :

١- المواد المطبوعة والكتب .

---

[1] كلية التجارة جامعة الإسكندرية : ***لائحة كلية التجارة – القرارات المطبقة فى التعامل مع طلاب وحدة التعليم المفتوح*** ، ١٠٥.

[2] المرجع السابق ، ١٠٠

[3] مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة : "بث محاضرات برامج التعليم المفتوح عبر قناة التعليم العالى العالى ٢ نايل سات " ، ***الأهرام*** ، ١٠ مارس ٢٠٠٦ .

obeikandi.com

٢- الشرائط المسجلة والتى تخصص لتغطية الجوانب الحوارية فى كل مقرر .

٣- شرائط الفيديو التى تخصص لتغطية الجوانب التطبيقية والعملية لكل مقرر .

٤- أقراص الكمبيوتر المرنة والمدمجة والتى تستخدم لتغطية المقررات التعليمية .

٥- اللقاءات الدورية مع الطلاب لتوجيههم والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم وحل مشاكلهم بصفة دورية" . [1]

ويعتمد نظام الدراسة على نظام الساعات المعتمدة حيث عدد الساعات المعتمدة من كل طالب مثلاً فى بمركز التعليم المفتوح بكلية الآداب جامعة عين شمس عدد ١٣٦ ساعة معتمدة ، وتنقسم الدراسة إلى ثمانية فصول دراسية ولا تقل مدة الدراسة عن أربع سنوات ، بحيث تكون مدة الفصل الدراسى ١٥ أسبوع ، و لا يوجد حد أقصى لسنوات الدراسة ولا ما يسمى باستنفاذ مرات الرسوب ويجوز للطالب سحب أوراقه فى أى فصل دراسى بعذر مقبول .

جدول (٢)

عدد المقررات الدراسية والساعات المعتمدة لها
ببعض برامج التعليم المفتوح فى الجامعات المصرية

المقررات الكلية	اجمالى ساعات البرنامج	عدد مقررات البرنامج
أولاً : جامعة القاهرة		
كلية الزراعة	١٤٤	٤٨
كلية التجارة	١٢٠	٤٠
كلية الآداب	١٢٠	٤٠
كليةالحقوق	١٥٦	٥٢
كلية الإعلام	١٦٠	٤٠
ثانياً : جامعة الإسكندرية		
كلية التجارة	١٣٦	٥١
كلية التربية	١٣٦	٣٦
ثالثاً : جامعة أسيوط		
كلية التجارة	١٣٨	٥٢
كلية الحقوق	١٥٩	٥٥
رابعاً : جامعة عين شمس		
كلية الزراعة	١٤٤	٤٨
كلية التجارة	١٥٨	٥٤
كلية الآداب	١٣٦	٣٦
كلية الحقوق	١٥٩	٥٥

ونلاحظ من الجدول السابق اختلاف عدد ساعات داخل الجامعات بين البرامج المختلفة ، وكذلك اختلاف عدد الساعات على مستوى البرامج المتناظرة فمثلاً يدرس الطالب (١٢٠) ساعة

---

[1] انظر : - كلية التجارة جامعة الإسكندرية : ***لائحة التعليم المفتوح*** ، ١٠١ .
- كلية الآداب جامعة عين شمس : ***دليل الطالب للتعليم المفتوح*** ، ١٣ .

ببرنـامج التجـارة فـى جامعـة القـاهرة ، فـإن زميلـه يـدرس (١٣٧) فـى جامعـة الاسـكندرية و (١٤٤) بجامعة عين شمس . وبالمثل نجد الاختلاف فى عدد المقررات .

وقـد أشـارت العديـد مـن البحـوث والدراسـات التـى قـام بهـا أسـاتذة وبـاحثون مـن مختلـف التخصصـات ، لنظـام التعلـيم الجـامعي المفتـوح فـى مصـر ، وتحليلـه ، وتعرضـت لـه بـالتقويم والنقد والمقارنة ، وأبرزت الجوانب الإيجابية والسلبية للتعليم المصري المفتوح :

أ- الإيجابيات :

وقد أشارت الدراسات أن التعليم المفتوح استطاع أن يحقق العديد من الجوانب الإيجابية لعل من أهمها:

١- " المسـاعدة علـى تخفيـف الضـغط علـى مؤسسـات التعلـيم العـالى التقليديـة ، وإتاحـة الفرصـة لأعداد كبيرة من الأفراد الراغبين فى التعليم الجامعي ، حيث وصل عدد الذين تخرجوا فى برنامج التعليم المفتوح حوالى ألف طالب ، ويصل إجمالى المقيدين فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فى الجامعات المصرية (القاهرة – عين شمس – الإسكندرية – أسيوط) ما يزيد على مائة ألف طالب و طالبة ". [١]

٢- " مساهمة الدارس فى نفقات تعليمه ، وهذا يخفف الأعباء المالية عن خزانة الدولة ". [٢]

٣- إتاحة الفرصة للعاملين فى المجالات المختلفة للوقوف عل كل جديد فى تخصصاتهم دون الانقطاع عن العمل .

٤- " مساعدة الفرد على تغيير مهنته ، وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع". [٣]

ب- السلبيات :

١- من حيث أهداف التعليم الجامعي المصري المفتوح :

أ- " إن معظم أهداف برامج التعليم المفتوح فى مصر ركزت على أهداف كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، وذلك على الرغم من اختلاف مجالات الدراسة بل وبنفس الصياغة تقريباً ، وان اختلفت كتابة الأهداف ، إضافة لعدم الإشارة إلى الأهداف فى بعض البرامج مثل برنامج كلية

---

[1] جمال محمد محمد أبو الوفا : " التعليم المفتوح من منظور مقارن " ، (بحث مرجعى مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالمجلس الأعلى للجامعات ،٢٠٠٦) .

[2] على أبو الفتوح : " التعليم المفتوح فى مصر ..... الآفاق و التحديات " ، (بحث مقدم إلى مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح – رؤى عربية تنموية ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، فى الفترة من ٢٦-٢٨ إبريل ٢٠٠٥) ، ٥٤-٧١.

[3] انظر : المجلس الأعلى للجامعات : ***تقييم تجربة التعليم المفتوح*** ، ١٩٩٧/٩/٤.

obeikandi.com

التجارة جامعة القاهرة " [1] ، إضافة إلى" عدم الدقة فى صياغة الأهداف ، وعدم الاعتماد على صياغة واحدة فلكل مركز قائمة من الأهداف ، وقد تختلف هذه الأهداف لدى نفس المركز فى بعض تفسيراتها" . [2].

ب- تضمنت أهداف التعليم المفتوح هدفاً ينبغى الوقوف عنده وهو: توفير فرصة متميزة للتعليم لمن لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم العالى حالياً . فهذا الهدف تعرض لعدة انتقادات ، حيث يشير أحمد إسماعيل حجى(٢٠٠٣) لعدة تساؤلات حول صياغته :

- فما هو المقصود بالفرصة المتميزة للتعليم ؟ فكلمة متميزة غير دقيقة فى مراميها .
- ومن هؤلاء الذين لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم العالى حالياً ؟

ويرى أن المقصود من السؤال الثانى ربما هم الذين حصلوا على مجاميع متدنية بالثانوية العامة ولم يستوعبهم التعليم الجامعي فى الكليات التى يريدونها ، أوالذين حصلوا على مجاميع فى الثانوية العالية وحالت ظروفهم الاقتصادية دون الالتحاق بالتعليم العالى نظراً لدخولهم سوق العمل لاعتبارات عديدة من أبرزها أن هناك بطالة مقنعة وسافرة ، والحصول على فرصة عمل صعب الآن [3] .

ويؤيد الباحث ذلك الرأى خصوصاً أن الهدف السابق يشوبه الكثير من الغموض حول المقصود بفرصة متميزة للتعليم وما مؤشرات ومعايير هذا الهدف ؟ ومن هى الفئات المستهدفة فى التعليم المفتوح ؟ و ربما كان هذا هو السبب الرئيسى فى إصدار المجلس الأعلى للجامعات قراره بتحديد مدة خمس سنوات ما بين الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها والالتحاق بالتعليم المفتوح ، حتى لا يكون هذا التعليم باباً خلفياً للالتحاق بالجامعات .

فكما تشير الدراسات إلى أن "الأهداف اهتمت بتوفير نظام جامعى لتخفيف الضغط على التعليم الجامعي التقليدى أكثر من الاهتمام بالدارس واحتياجاته وظروفه ، وتحديد كيفية وصول الخدمة التعليمية إليه بالتقنيات الحديثة. كما أن أهداف التعليم المفتوح بمصر قد اقتصرت على توفير تعليم جامعى دون توفير برامج تدريبية أو تثقيفية لتغيير المسار" . [4]

٢- بالنسبة للهيكل الإدارى والتنظيمى :

أشارت الدراسات إلى ضعف الدور الإرشادى الذى يقوم به الجهاز الإدارى بالكلية بالنسبة للطلاب ، كما ان إدارة التعليم المفتوح فى مصر جاءت فى شكل تقليدى يعتمد على البنية التنظيمية القائمة فى الجامعات والكليات التى تم تطبيق النظام بها . ، ولم يراعى فى تشكيلها تمثيل الهيئات

---

[1] شبل بدران وجمال الدهشان ، مرجع سابق ، ١٥٢.
[2] خلف محمد البحيرى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
[3] أحمد إسماعيل حجى : مرجع سابق ، ص ٣٧١.
[4] سهير محمد حوالة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

المجتمعية ، وأجهزة البث الإذاعى والتليفزيونى ، كما لا توجد مراكز للتكنولوجيا سوى فى جامعة القاهرة فقط .

- كذلك لا يراعى تدريب القائمين على التدريس فى التعليم المفتوح ، وإنما يتم الاعتماد فى اختيارهم على خبراتهم بالمقررات التى يتم تدريسها ، ولا يتم تدريب الأساتذة على التعليم المفتوحه وأساليبه ، وتعريفه بالقواعد واللوائح قبل العمل فى تدريس مقرراته .
- كذلك لا يتضمن الهيكل الادارى و التنظيمى لجان استشارية اقليمية أو على مستوى كل مركز دراسى أو لجنة أكاديمية من الأكاديميين والمتخصصين فى تكنولوجيا التعلم عن بعد .

٣- بالنسبة لشروط القبول :

أ- "تتفق برامج التعليم المفتوح بمصر على ضرورة حصول الطلاب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بغض النظر عن تاريخ الحصول عليها ، أما الدبلومات الفنية فاختلف موقف الكليات حولها ، فكلية التجارة جامعة الإسكندرية تقبل الحاصلين على أحد الدبلومات الفنية ، بينما كلية التجارة – جامعة القاهرة تقبل الدبلومات الفنية التجارية فقط ، وهو ما يعنى عدم وجود تنسيق بين الكليات المتناظرة فى الجامعات المختلفة ، والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، حيث يفتح التعليم الجامعي فى منطقة على مصراعيه ، بينما يحدد فى منطقة أخرى". [١] "ويمثل هذا تفريغ للتعليم المفتوح من محتواه الحقيقى ومن فلسفته وأهدافه ، ويفتح الباب لمزيد من التساؤلات والتأويلات والثغرات والتشكك فى نمط هذا التعليم ونوعية خريجيه" . [٢]

ب- الكليات لا تقبل سوى الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الدبلوم الفنى وهذا يتعارض مع فلسفة نظام التعليم المفتوح وهى إتاحة الفرصة لكل الراغبين طالما يتوفر لديهم القدرة على الدراسة ، ولا تتيح البرامج المتوافرة الفرصة للدارسين الراغبين الفرصة فى زيادة خبراتهم دون الحصول على درجة جامعية به سواء للتنمية المهنية أو لتوسيع المعارف الثقافية .

ج- "اشتراط مرور خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل كشرط للقبول ، أجمع ٦٨,٣% من أفراد عينة أحد الدراسات من طلاب التعليم المفتوح أن هذا الشرط أضاع عليهم سنوات عديدة". [٣]

٤- من حيث رسوم ومصروفات الدراسة :

"مصادر تمويل التعليم المفتوح فى مصر مصادر ذاتية تتمثل فى الرسوم الدراسية وبيع المواد

---

[1] شبل بدران وجمال الدهشان ، مرجع سابق ، ١٥٣.
[2] محمد عبد الحليم طنطاوى ، مرجع سابق ، ٢٧٥.
[3] مى عبد الرحمن هراس ، مرجع سابق ، ٢١٨-٢٢٠.

التعليمية ولم يتم الإشارة إلى مصادر تمويل أخرى" . [1] ، ويطرح شبل بدران وجمال الدهشان (٢٠٠٣) عدة تساؤلات حول مصروفات التعليم المفتوح :

أ- "هل متوسط دخل الفرد فى مصر يسمح للطالب أو للموظف الذى يرغب فى استكمال دراسته أن يدفع كل ثلاثة أشهر هذه المبالغ ؟

ب- ما المعيار الذى على أساسه تم تحديد ثمن الساعة الدراسية المعتمدة أو ثمن المقرر الدراسى ؟

ج- هل هناك دراسات أو بحوث فى اقتصاديات التعليم لتحديد ما ينبغى أن يدفعه الطالب فى كل مقرر دراسى وفى كل فصل دراسى ؟" [2]

"وقد أشارت معظم الدراسات إلى ارتفاع تكاليف الدراسة والالتحاق بما لا يتلائم مع ظروف غالبية الطلاب ودخل المواطن المصري ، وهذا ما وافق عليه ٨٥,٩% من الأفراد فى أحد الدراسات وهذا يؤدى لعدم تكافؤ الفرص التعليمية" . [3]

أما رسوم تسجيل وقيد الطالب غير المصري وقدرها ألف جنيه استرلينى فى برنامج المعاملات المالية والتجارية ، و١٥٠٠ جنيه استرلينى فى برنامج تكنولوجيا استزراع واستصلاح الأراضى الصحراوية بالإضافة إلى ١٠٠ جنيه استرلينى عن كل مادة للبرنامج الثانى . وهذه رسوم مرتفعة نسبياً ويتنافى مع أهداف البرنامج التى تنص على إتاحة فرص التعليم العالى لغير المصريين فى أوطانهم.

ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الجانب أننا نجد أن " تكاليف الدراسة بالجامعة البريطانية المفتوحة تقل عن مثيلتها من الجامعات التقليدية" [4] ، على عكس التعليم المصرى المفتوح التى فيها تصل تكاليف الدراسة لأضعاف تكاليف الجامعة التقليدية ، الأمر الذى يحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بسبب عجز الطلاب الفقراء عن الالتحاق بالتعليم المفتوح.

"كما أن نظام التعليم المصري المفتوح لا يوفر التمويل للأساتذة لإجراء بحوث علمية للتمويل ، وبالتالى لا يوفر بحوثاً علمية يتطلبها سوق العمل ، أو بحوث تؤدى إلى خدمة المجتمع المحلى ". [5]

٥- بالنسبة لبرامج ونظام الدراسة :

هناك عدة جوانب سلبية أشارت لها الدراسات ومنها :

---

(1) سهير محمد حوالة وآخرون ، مرجع سابق ، ٢٩٣.
(2) شبل بدران وجمال دهشان : مرجع سابق ، ١٥٣ – ١٥٤.
(3) المرجع السابق ، ٢١٨ – ٢٢٠.
(4) ياسر مصطفى : مرجع سابق ، ٢٤٨.
(5) سهير محمد حوالة وآخرون ، مرجع سابق ، ٢٩٣.

أ- "إن التخصصات التى يقدمها التعليم الجامعي المصري المفتوح ، هى تخصصات تجارية وزراعية وتجارية وإنسانية واجتماعية ، تحت مسميات قد تبدو للوهلة الأولى مختلفة عن تخصصات الكليات التقليدية ، ولكنها فى حقيقتها تحمل نفس المضمون و المحتوى بل تتشابه كتب الدراسة والمقررات ، ونظم التقويم : فمثلاً برنامج المعاملات المالية والتجارية بمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة ، والذى يندرج تحته ثلاث مجالات: وهى مجالات إدارة الاعمال والمحاسبة والتأمين ، وهى نفس التخصصات التى تقدمها كليات التجارة بالجامعات المصرية . أما برنامج استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية بكلية الزراعة جامعة القاهرة فقد كان الأولى به أن يقدم بكلية الزراعة وفى برنامجها النظامى فى حد ذاته نظراً لطبيعة البرنامج العملية والحاجة للتدريب والذى قد لا يكون فعالاً فى حالة التعليم المفتوح بالمقارنة بالتعليم النظامى " [١] ، ولا حاجة بنا لذكر أن أعداد الخريجين فى تلك الكليات بالآلاف ما بين انتظام وانتساب، ومعدل البطالة مرتفع للغاية بين خريجى تلك الكليات ، بل إن برامج ومقررات الدراسة بالتعليم المفتوح هى نفسها الموجودة فى الجامعات التقليدية . "وهذا يشير إلى أن برامج التعليم المفتوح فى مصر تم تنفيذها بطريقة عشوائية دون التعرف على مدى حاجة الأفراد والمجتمع لهذه البرامج ، كما أن تلك المقررات افتقدت الحداثة التى تطلع الدارسى على تكنولوجيا العصر ، وافتقدت الجانب العملى التطبيق ، وإجراء التجارب العملية فى المنزل بواسطة الدارس بما يكسبه المهارات المختلفة التى يتطلبها سوق العمل فى ظل التغيرات الحديثة".[٢] بل إن دراسة المجلس الأعلى للجامعات تشير إلى أن تلك من سلبيات تلك البرامج : " عدم الاهتمام فى معظم البرامج المطبقة بالتخصصات الحديثة و المرتبطة بمجالات الإنتاج فى الاقتصاد القومى ، وعدم تحقيق اى قدر من التفاعل مع سوق العمل و متطلباته و احتياجات المجتمع من التخصصات المطلوبة ". [٣]

ب- "عدم وجود إرشادات أو توجيهات فردية عند اختيار التخصص ، وغياب دور المرشد الأكاديمى فى جميع برامج التعليم المفتوح المطبقة فى مصر". [٤]

ج- عدم توافر برامج للماجستير والدكتوراه ليستطيع الدارسين استكمال دراساتهم العليا ، ولذلك لجأت حالياً بعض الجامعات لتوفير تلك البرامج .

---

(1) أحمد إسماعيل حجى ، ٣٧٢.

(2) عزة ياقوت ياقوت عز العرب ، " الكفاءة التعليمية بمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة " ، (***رسالة ماجستير غير منشورة*** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١) ، ١٤٠.

(3) المجلس الأعلى للجامعات ، " تقرير حول أوضاع التعليم المفتوح بالجامعات المصرية " ، مرجع سابق .

(4) نهى عبد الكريم ، " دور المرشد الأكاديمى فى الجامعة المفتوحة بين الواقع و المأمول " ، بحث مقدم إلى ***مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح – رؤى عربية تنموية*** ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، فى الفترة من ٢٦-٢٨ إبريل ٢٠٠٥) ، ٢٣٤-٢٣٥ .

د- "اعتماد ٨٥% من الطلاب على الكتب المطبوعة واستغناءهم عن باقى الوسائط ، إضافة إلى أن هذه المطبوعات تصدر فى مواعيد غير مناسبة ، وعدم جودتها و عدم احتواءها على أمثلة توضيحية مبسطة ، وعدم وجود إشارة للمراجع والوسائل" . [١] يضاف لذلك ما أشارت إليه الدراسات من "اختلاف ما يقدم فى اللقاءات الأسبوعية عما هو فى الكتاب المقدم ، وعما هو منسوخ على الأقراص المدمجة ***C.Ds*** المقدم للدارسين أو أشرطة الكاسيت والفيديو ، وأن الامتحانات ترتبط غالباً بما يقدمه الأساتذة فى اللقاءات الأسبوعية دون ما هو مقدم فى الكتب او الأشرطة المقدمة" . [٢]

هـ- التباين الواضح فى عدد الساعات المعتمدة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، ففى مجال العلوم التجارية تشترط جامعة الإسكندرية حصول الطالب على (١٣٦) ساعة معتمدة ، بينما تشترط جامعة القاهرة حصول الطالب على (١٢٠) ساعة معتمدة لنفس البرنامج .

و- عدم تبنى أسلوب موحد للمواد الاختيارية ، ففى جامعة القاهرة تنقسم المواد إلى إجبارية واختيارية فى كلية الزراعة ، بينما فى كلية التجارة يختار الطالب بين مجالات تخصصية ،والمقررات الدراسية فى كل مجال إجبارية ، وفى كلية التجارة جامعة الإسكندرية تنقسم المواد إلى مقررات إجبارية وأخرى اختيارية .

ز- "اختلاف النسب المخصصة للمواد الاختيارية ، حيث تتباين النسب المخصصة لكل من المواد الاختيارية والإجبارية من جامعة إلى أخرى " [٣] .

٦- نظام التقويم :

نجد أن نظام التقويم الأساسى الذى تعتمد عليه مراكز التعليم المفتوح بمصر هى الامتحانات التحريرية فى نهاية كل فصل دراسى ، إضافة لامتحانات عملية تحددها مجالس الأقسام . وقد أشارت الدراسات إلى :

أ- "عدم وجود تقويم دورى أو ما يطلق عليه التقويم المستمر الذى يعد أحد الركائز الأساسية فى الجامعات المفتوحة ، حيث ترسل للطالب اختبارات كل شهر لمتابعته ، ومعرفة مدى تقدمه فى دراسته ، والمشكلات التى تواجهه ...إلخ " [٤] ، " بل يكتفى بامتحان نهاية الفصل الدراسى فقط ، وفى هذا غياب للدور المنوط به عضو هيئة التدريس فى التعرف على سلبيات وإيجابيات الدارسون ومدى تقدمهم الدراسى بما يضمن كفاءة تعليمية عالية" . [٥]

---

[1] مى عبد الرحمن هراس ، مرجع سابق ، ٢١٨ .
[2] سهير محمد حوالة وآخرون ، مرجع سابق ، ٢٩٢.
[3] شبل بدران وجمال الدهشان : مرجع سابق ، ١٥٥ .
[4] شبل بدران وجمال الدهشان : مرجع سابق ، ١٥٥ .
[5] عزة ياقوت ياقوت عز العرب ، ***مرجع سابق*** ، ١٤٣.

ب- عدم وجود أدوات تساعد الدارس على تقويم ذاته .

ج- ندرة قيام الدارسين بتكليفات دراسية – وعدم وجود وسائل اتصال متطورة فى عملية إرسال وتلقى التكليفات .

د- إضافة لذلك أشار كثير من الدارسين فى أحد الدراسات لعدم ملاءمة مواعيد الامتحانات[١] .

٧- بالنسبة أعضاء هيئة التدريس :

أ- "أشارت العديد من الدراسات إلى أن التعليم المفتوح يعانى من قلة أعضاء هيئة التدريس – قلة عدد اللقاءات الدورية ، عدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالتدريب العملى داخل الكلية.

ب- أشار الدارسين لصعوبة الاتصال بأعضاء هيئة التدريس ، وكذلك إلى أن اللقاءات الأسبوعية غير كافية لتزويد الدارسين بالمعلومات اللازمة والرد على استفساراتهم وأن نظام الدراسة بالتعليم المفتوح أقرب لنظام الانتساب فى الجامعة التقليدية ". [٢]

ج- " اعتماد نظام التعليم المفتوح على أعضاء هيئة التدريس فى الكليات التقليدية والذين لم يتم تأهيلهم أو تدريبهم على نظم التعليم المفتوح ، والتى تعتمد على التعلم الذاتى والدراية الكاملة بقواعد وتطبيقات تكنولوجيا التعليم ، واستخدام الوسائط المتعددة .

د- غياب دور المرشد الأكاديمى ". [٣]

٨- بالنسبة للإمكانات المادية والتجهيزات الدراسية :

أ- عدم توافر تلك الإمكانات والتجهيزات للعملية التعليمية بصورة كافية – حيث لا توجد مكتبة خاصة للدارسين ولا معمل كمبيوتر .

ب- قاعات المحاضرات والمدرجات هى نفسها قاعات الدراسة الجامعية التقليدية ولا يوجد أدنى اختلاف بينهما أو مراعاة لطبيعة التعليم المفتوح وخصائص الأفراد المتعلمين، وكذلك حول الوسائط التعليمية بالتعليم المفتوح من أساسيات وقواعد إعداد المواد التعليمية لنظام التعليم المفتوح [٤] .

ج- عدم وجود مراكز فرعية معتمدة فى بعض المدن المصرية لخدمة دارسى التعليم المفتوح .

---

(1) مصطفى عبد الحميد عنانى ، التحولات المجتمعية فى مصر وانعكاساتها على التعليم العالى فى الربع الأخير من القرن ٢٠ – دراسة تحليلية ،(***رسالة دكتوراه غير منشورة*** ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠)، ٢٧٢.

(2) المرجع السابق ، ٢٧١.

(3) المجلس الأعلى للجامعات ، " تقرير حول أوضاع التعليم المفتوح بالجامعات المصرية " مرجع سابق .

(4) منال رشادعبد الفتاح ، مرجع سابق ، ٥٣.

١٠- **سلبيات أخرى :** "وفى تقرير المجلس الأعلى للجامعات (٢٠٠٤) حول أوضاع التعليم المفتوح بالجامعات المصرية ، أوضح إلى قصور التوعية الإعلامية للتعليم الجامعي المفتوح خاصة التعريف ببرامجه وأهدافه كنمط من أنماط منظومة التعليم العالى" [١].

وخلاصة ما سبق أن تعليمنا الجامعي المفتوح تنتابه العديد من أوجه الخلل والقصور وهذا ما أجمعت عليه الدراسات السابقة و البحوث فى هذا الميدان ، سواء من ناحية شروط القبول أو مصروفات وتكاليف الدراسة أو نظام التقويم أو نظام الدراسة وغيرها .

" فبرامج التعليم المفتوح المصري لا تقوم على فلسفة واضحة توجه العمل والتنفيذ ، كما ان عملية إنشاء الجامعة المفتوحة جاءت تقليدية ،معتمدة على البنية التنظيمية القائمة فى الجامعات والكليات التى أخذت بهذا النظام". [٢]

إلا أننا رغم كل ما سبق لا نستطيع أن نغفل على الجانب الآخر أن هناك طلب اجتماعى على هذا النوع من التعليم فى المجتمع المصري من العديد من فئات المجتمع ، سواء بالنسبة للأفراد الحاصلين على مؤهلات متوسطة ويحلمون بالدخول للجامعة ، أو الموظفين الذين يرغبون فى تنميتهم مهنياً وثقافياً ، أو الخريجين ممن فى حاجة لتغيير تخصصاتهم والتحول لتخصصات أخرى تناسب احتياجات سوق العمل ، كما أنه رغم أن هذا النوع من التعليم بمصروفات ، ورغم ارتفاع رسوم الدراسة ومصروفاتها نسبياً بالنسبة لرسوم التعليم الجامعي التقليدي ، إلا أنه بالمقارنة بالتعليم الجامعي الخاص أو الجامعات الأجنبية أو المعاهد العليا ، نجد أن التعليم المفتوح بديل أقل تكلفة أمام العديد من شرائح المجتمع من الطبقات المتوسطة والدنيا ، ولذلك لا زال هناك اقبال على ذلك النوع من التعليم وهناك طلب اجتماعى عليه ، وليس أدل على ذلك من تزايد أعداد المتعلمين . ويوضح الجدول (٣) بيان بتطور أعداد الطلاب المقيدين بمراكز التعليم المفتوح منذ سنة ١٩٩٨/٩٧ إلى سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

جدول (٣)

بيان بتطور أعداد الطلاب المقيدين بمراكز التعليم المفتوح

منذ سنة ١٩٩٨/٩٧ إلى سنة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. (١)

الجامعة / السنة	القاهرة	الاسكندرية	أسيوط	الجملة
١٩٩٨/٩٧	٢٠٤٦٥	٢١٠٠	٦٨٨	٢٣٢٥٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٦٨٤٢	١٦٣٦٠	٣٥٩٣	٢٥٧٢٦٨

(١) المصدر : **جمهورية مصر العربية** ، المجلس الأعلى للجامعات : ***بيان باعداد الطلاب المقيدين ببرنامج التعليم المفتوح بجامعات جمهورية مصر العربية فى العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.***

---

[1] المجلس الأعلى للجامعات ، " تقرير حول أوضاع التعليم المفتوح بالجامعات المصرية " ، مرجع سابق .

[2] منة عفت سليم : دراسة تقويمية للتعليم المفتوح فى مصر فى ضوء فلسفته والخبرة الأجنبية ، (***رسالة دكتوراه غير منشورة*** ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩) .

ومن هذا الجدول نلاحظ أنه خلال ٥ سنوات دراسية فى الفترة من السنة الدراسية ١٩٩٨/٩٧ وحتى سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقد كانت إجمالى الأعداد (٢٣٢٥٣) سنة ١٩٩٨/٩٧ وبلغت (٢٥٧٢٦٨) سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

كما أنه نجح إلى حد كبير فى توفير موارد مالية لتمويل الجامعات ، و لذلك نجد تدافع من الجامعات واقبالها على التوسع فى برامج التعليم المفتوح .

ومن ثم فإن التعليم الجامعي المفتوح في مصر ، لم يعد مسألة اختيار لكى نقبله أو نرفضه ، بل هو ضرورة حتمية ، تفرضها حاجات فردية ومجتمعية ومجموعة من التغيرات العالمية والمحلية ، ومن ثم فنحن في حاجة للتوسع فيه وإصلاح جوانب الضعف و الخلل ، وتدعيم نقاط القوة . ويمكننا دراسة تجارب الدول الأخرى التى سبقتنا في هذا الميدان ، وكيف استطاعت تلك الدول استطاعت التغلب على المعوقات والصعوبات التى واجهتها في تطبيق صيغ التعليم المفتوح بهدف زيادة الأماكن المتاحة للطلاب للحصول على التعليم الجامعي ، وتخفيف الضغط عليه، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال توفير فرص التعليم للعديد من الفئات التى حرمت من التعليم الجامعي لسبب أو لآخر، وقدرته على الاستيعاب والانتشار ، و الإفادة من الوسائط التكنولوجيا الحديثة في إكساب التعليم خصائص المرونة والإتاحة كما تشير لذلك العديد من الدراسات والبحوث[1]. لعلنا نفيد من دراسة تلك التجارب فى طرح رؤية للإصلاح و التطوير.

---

[1] انظر :

- مصطفى عبد السميع محمد وإبراهيم محمد إبراهيم . **مرجع سابق** ، ١٩٩٩.
- ياسر مصطفى محمد مصطفى ، ***مرجع سابق*** ، ٢٠٠١ .

-Derek Rowntree, ***Exploring Open and Distance Learning*** , Op. Cit. ,30 .

obeikandl.com